



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

أزمة المياه في العراق

هيام المرهج

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

أزمة المياه في العراق

هيام المرهج *

مدخل:

تعد مشكلة المياه في العراق مسألة ذات أبعاد متعددة على مستقبل البلد الصحي والزراعي الذي ينعكس بالتأكيد على واقعه الاجتماعي وكذلك التأثير على علاقاته الخارجية مع دول الجوار التي يشترك معها بموارده المائية.

كما هو معروف أن العراق يتمتع بموارد مائية مهمة مثل دجلة والفرات وروافدهما وشط العرب إضافة إلى المياه الجوفية، وعلى الرغم من ذلك فقد بدأت ملامح أزمة المياه في العراق تظهر للعيان من خلال الجفاف الذي حدث في صيف 2018 وبالخصوص بسبب قلة الأمطار خلال هذا العام وهو ما لفت النظر إلى ضعف السياسات المائية في العراق.

لدى العراق عدد كبير من السدود التي تستوعب كميات هائلة من المياه، وهي كل من سد دوكان الخرساني وسد دربندخان الركامي وسد حميرين وسد حديثة والموصل وسد دهوك وسد العظيم، فضلاً عن عشرات النواظم التي تسهم في حفظ المياه، لكن ومنذ عام 2003 لم يضيف العراق أي سد جديد أو بناء ناظم أو سدة على أقل تقدير، على الرغم من التوسع السكاني الكبير وازدياد الحاجة الملحة للمياه، فضلاً عن الضعف الواضح في إدارة ملف الموارد المائية مع دول المنبع.

وترتبط أزمة المياه في العراق بعوامل مختلفة، داخلية وخارجية، تتمثل العوامل الداخلية بتغيير المناخ باعتبار أن العراق يقع ضمن المنطقة الجافة وشبه الجافة ويعاني من قلة سقوط الأمطار، وجفاف الأنهر، وارتفاع درجات الحرارة، وكذلك ازدياد عدد السكان مما أسهم في ازدياد الطلب على المياه، والأهم من ذلك تقادم السياسات المائية التي باتت اليوم بحاجة ملحة إلى التطوير، أما العوامل الخارجية فتتمثل في السياسة المائية لدول الجوار وانعكاسها على العراق.

التقديرات تشير إلى أن الحصاد المائي لأحواض الأنهار ستقل عالمياً، بالتالي فإنه بحلول عام 2025، سيعاني نصف سكان العالم من نقص في المياه؛ بسبب زيادة الطلب وبمحدود

* باحثة.

عام 2025، ستكون هناك زيادة في سكان العالم بمقدار 50 %، مما سيرفع الطلب على المياه وسيُضطر العالم؛ وبالتالي إلى تقليل مساحة الأراضي الزراعية“، وإن التوقعات ”تشير إلى أنه سيكون هناك انخفاض في منسوب المياه الجوفية، بسبب قلة الواردات المائية الناتجة من مياه الأمطار“. وتبلغ درجة الإجهاد المائي في العراق 3.7 من 5 وفقاً لمؤشر الإجهاد المائي، لتدرج ضمن قائمة الدول المصنفة بأن لديها خطورة عالمية فيما يتعلق بالشح المائي، ويتوقع المؤشر العالمي أنه بحلول عام 2040 ستصبح بلاد الرافدين بلا أنهار بعد أن يجف نهر دجلة والفرات.

في هذا السياق، حدّرت أمانة بغداد من أن ”استمرار قلة الواردات المائية لنهر دجلة سيؤثر في جودة المياه والكمية المجهّزة منها للمواطن“ وأن ”انحسارها في نهر دجلة سيؤدي إلى حدوث مشكلة في عملية سحب المياه الخام من النهر وزيادة تركيز المسببات البيولوجية والكيميائية، ما يؤثر في تصفيتها“، وكذلك يعاني من أزمة مياه تتمثل في قلة الواردات المائية الوافدة إلى دجلة والفرات والتي ستؤدي حتماً إلى قلة جودة المياه، ما سيخلق مشكلات بيئية ويؤدي إلى تفشي بعض الأمراض نتيجة انحسار المياه وتأثيرها في عمليات التصفية ونوعية المياه وكمياتها لكل مواطن.

انعكاسات الأزمة على العراق:

- ارتفاع معدلات التبخر في الوقت الذي تشهد فيه البلاد شحاً في مستويات المياه العذبة قوّض التوازن الذي كان قائماً بين المياه العذبة ومياه البحر في منطقة شمال الخليج، بما قد يؤدي إلى زحف المياه المالحة أكثر فأكثر نحو الداخل وغزوها لمجاري الأنهر، وما يتبع ذلك من آثار مدمرة على الصعيدين الزراعي والبيئي.
- يعاني العراق اليوم مما يدعوه البعض ”كارثة بيئية“ بفعل عقود من سوء الإدارة، والطلب المتزايد على المياه والجفاف الأخير، يتمّ تحويل ”المنطقة الأكثر خصوبةً إلى أرض قاحلة“، وقد ألحق جفاف الأنهر والآبار أضراراً واسعة النطاق بمواطني العراق، حيث خلّف أعداد كبيرة منهم من غير أي مصدر آمن لمياه الشرب والري، وحوّل بلاد اشتهرت بقطاعها الزراعي فيما مضى إلى دولة تعتمد على الاستيراد، وتشكل ظاهرة العواصف الرملية اليومية مؤشراً واضحاً لانتشار شح المياه في مختلف أرجاء البلاد، حيث تؤدي إلى تآكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة 5 في المئة سنوياً.
- عدم اهتمام العراق ببناء السدود واقامة المشاريع المائية التي تعمل على استثمار الموارد المائية

المتاحة في مقابل الفشل في التوصل إلى اتفاقيات جديدة مع دول الجوار لضمان حصص ثابتة من المياه أو طرق استخدام المياه من الجانبين وعدم فاعلية الاتفاقيات القديمة أدى إلى بناء تركيا بحدود 21 سداً، 17 منها على الفرات ضمن مشروع GAP أهمها سد أتاتورك و4 على دجلة أهمها مشروع سد اليسو، الذي سيعمل على تخفيض منسوب نهر دجلة من 20 مليار متر مكعب إلى 9 مليار متر مكعب في حال تشغيله، إضافة إلى مشاريع الري على الخابور ومشروع سد الطبقة الذي أقامته سوريا، وقامت إيران أيضاً بتحويل مجرى عدد من روافد نهر دجلة لداخل أراضيها وإنشاء عدد من السدود الأروائية التي حجزت بها كميات كبيرة من المياه الواردة إلى العراق، وهذا سيعمل على انحسار رقعة الأراضي الزراعية وزيادة رقعة المنطقة الجافة، مما يعمل على هجرة عكسية من المناطق الزراعية إلى المدن وما لهذه الهجرة من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية نتيجة فقدان الأراضي الزراعية التي تسقى سيحاً من نهر دجلة.

- جفاف الأهوار بسبب اعتمادها على كمية المياه الفائضة من نهر دجلة والفرات مما سبب جفاف بعض المساحات المائية وارتفاع نسبة الملوحة في المساحات الأخرى بسبب النقص الشديد في كمية المياه. ازدياد المناطق الصحراوية خاصة في مناطق غرب الفرات والأراضي الهامشية التي تستقبل أقل من (250 ملم) مطر سنوياً وتؤثر ظاهرة التصحر على الأمن الغذائي من خلال التهام آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية وقد ازدادت الأراضي الصحراوية حتى أصبحت تشكل 50% من مجموع المساحات الزراعية في العراق.

- زيادة نسبة الملوحة في المياه وتلوث المياه في العراق.

مقترحات:

- رسم سياسة مائية واضحة لإدارة الموارد المائية وتطبيقها بشكل صحيح والعمل على صد التأثيرات السياسية والقبلية والمناطقية على ادارة الموارد المائية.
- والتفاوض مع دول الجوار للتوصل الى اتفاقيات جديدة تضمن حصة العراق المائية وفقاً لاحتياجاته وبما يتناسب مع القانون الدولي من خلال التواصل مع المنظمات الدولية من أجل الضغط وتأمين حق العراق في المياه. والنظر إلى القضية كونها تمثل تهديد وجودي يؤثر على معيشة الشعب العراقي.
- تأهيل البنية التحتية المتمثلة بالسدود ومحطات الضخ والري واستكمال السدود المقامة جزئياً والبدء في بناء سدود جديدة وتحلية المياه المالحة من خلال مشاريع خاصة للاستفادة من مياه شط العرب والبحيرات الأخرى ويمكن أن يتم ذلك بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال تعزيز دوره كشريك في عملية البناء مع الحرص على عدم استهلاك خزبن المياه الجوفية الذي يعد نادرا واستراتيجيا، والبحث عن بدائل أخرى مثل استثمار مياه الأمطار خلال فصل الشتاء من خلال اقامة سدود تحويلية جديدة ذات سعة كافية، مع اللجوء إلى بناء خزانات كبيرة داخل المدن، كما تفعل بعض الدول بإلزام كل بناية جديدة بأن يكون جزء اساس من البناية تحت الارض يستخدم كخزان للمياه، وأن ترتبط هذه الخزانات بقنوات ببعضها وصولا إلى خزانات رئيسة تقوم بإعادة تدوير المياه واستخدامها في فصل الصيف.
- مراجعة وتعديل التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع المياه في العراق والعمل على تشريع قوانين تعالج مشاكل النزاعات القبلية والمناطقية على المياه ومشاكل التعدي على حصص الأراضي الزراعية من المياه، والعمل على استحداث سياسة ترشيد استخدام المياه والتكيز على الحملات الإعلامية التي ترسخ ثقافة ترشيد استخدام المياه، ويمكن استحداث مديرية شرطة خاصة بنزاعات المياه وتعمل بالتعاون مع وزارة الزراعة والموارد المائية لمراقبة عدالة التوزيع.
- استحداث مراكز دراسات خاصة بالموارد المائية في العراق تعمل على التنسيق مع وزارة الموارد المائية من أجل امدادها بالمقترحات والسياسات والتقارير الخاصة بإدارة الملف المائي في العراق في مقابل ذلك قيام الوزارة باستحداث مركز معلوماتي يقوم بمد الباحثين بالبيانات والمعلومات الدقيقة التي تساعد في اعداد البحوث والدراسات.

عقد اتفاقيات استثمار زراعي مع ايران وتركيا، يتم بموجبها منح الدولتين أراضي زراعية في العراق لاستثمارها وزراعتها، مع ضمان اطلاق الحصص المائية لري هذه الأراضي من تركيا وايران بمعزل عن حصص العراق المائية، واشتراط عمل المزارعين العراقيين فيها، مع تحصيل نسبة الضرائب المعروفة في الزراعة.